



مجلة التراث

ELT -R

Special Edition

مؤتمر اسطنبول الدولي للعلوم الإنسانية والطبيعية

Available online at: <http://www.asip.cerist.dz>
<https://www.asip.cerist.dz/en/PresentationRevue/323>

الجرح والتعديل عند المناخرين أقوال الإمام الذهبي أنموذجا

م.د. مصدق أمين عطية الدوري

وزارة التربية، المديرية العامة لتربية صلاح الدين، جمهورية العراق.

مجلة التراث، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والطبيعية.

لوثيق هذا المقال:

مصدق أمين عطية الدوري، الجرح والتعديل عند المتأخرين أقوال الإمام الذهبي أنموذجا، مجلة التراث، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والطبيعية المنعقد بتركيا - إسطنبول 25-27/09/2019م، ص74، ص91.



Abstract:

Al jareh and ta'adeel is one of hadeeth science which a knew with it equity and justice of tellers because they moving from secondly origin from Islamic low origin that is the honorable sunna of the prophet, and different their level of it in the trough and improvement and redouble .

The importance of search comes in scientists's sayings who they latecomers in it and adopt it of jareh and ta'adeel to be always development in hadeeth science.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى اله الطيبين الطاهرين وصحابه ذوي الفضل بالدين وتابعيهم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

يعد الجرح والتعديل أحد علوم الحديث والذي به يعرف عدالة وضبط الرواة لما ينقلونه من الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي وهي السنة النبوية المطهرة، وتفاوت مراتبهم وبه يعرف درجة صحة الحديث تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً .

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث بالنظر في أقوال علماء الحديث المتأخرين واعتمادها في الجرح والتعديل ليبقى إدامة علم الحديث وتطوره.

أسباب البحث:

لكوني وجدت كثير من الأقوال ينفرد بها المتأخرون ولا ذكر لها عند المتقدمين ولا سيما إذا كان الرواة ممن تكلم فيهم وهم من المتقدمين وليسوا من المتأخرين .

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث بالإجابة عن السؤالين الآتيين :

كيف يعدل ويحرج العلماء المتأخرون بالرغم من عدم معاصرتهم للرواة نقلة الأخبار والأحاديث النبوية؟

هل يقبل قولهم في الرواة جرحاً وتعديلاً؟

خطة البحث:

جعلت لبحثي هذا إضافة إلى المقدمة والخاتمة ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: ماهية الجرح والتعديل، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الجرح والتعديل لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: حجية أقوال المتأخرين في الجرح والتعديل.

المبحث الثاني : أقوال الذهبي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : أقوال التعديل.

المطلب الثاني: أقوال الجرح.

المبحث الأول

ماهية الجرح والتعديل

المطلب الأول: الجرح في اللغة

الجرح خلاف التعديل يقال: جرح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على ما يسقط معه عدالته من كذب وغيره.

(التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: 14/2).

الجرح في الاصطلاح:

وصف متى التحق بالراوي أو الشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به، وعرف أيضاً بأنه: الطعن في الراوي بما يخل بعدالته وضبطه. (أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال: ص 7).

التعديل في اللغة:

التعديل: التسوية والتقويم يقال: "عدلت الشيء تعديلاً" سويته فاستوى، ويطلق التعديل عند علماء الحديث في مقابل التجريح فيكون معناه التزكية، ووصف الراوي بأنه عدل فقولهم فلان ثقة مثلاً تعديل. (معجم مصطلحات والألفاظ الفقهية: 468/1).

التعديل في الاصطلاح:

وصف متى التحق بالراوي أو الشاهد اعتبر قولهما وأخذ به، وعرف أيضاً بأنه تزكية الراوي بأنه عدل أو ضابط. ويصف الدكتور نور الدين عتر بأن التعريف الثاني للجرح وللتعديل أولى لأنه بيان للحقيقة، ومناسب لتفاوت المراتب في الجرح وفي التعديل. (أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال: ص 7).

تعريف الجرح والتعديل كعلم مخصوص:

يحد الجرح والتعديل على إنه علم مخصوص من علوم الحديث بأنه: "الحكم على راوي حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - ببيان مدى صدقه ودرجة عدالته". (معجم اللغة العربية المعاصرة: 359/1).

المطلب الثاني: حجية أقوال المتأخرين

يقصد بالمتأخرين من علماء الجرح والتعديل هم من كانوا في القرن الرابع الهجري وما بعده، لانتهاء عصر تدوين الحديث في القرون الثلاثة الأولى، ولما كان هذا وصفهم فهم لم يروا أحداً من رواة الحديث النبوي ولم يعاصروهم، ولا سيما القرن الخامس وما بعده، ولا شك أن المتقدمين لهم الأولوية في القول في الراوي جرحاً وتعديلاً؛ وتثبت ملاحظاتهم عن أحوال أكثرهم من حيث الضبط والإتقان وسلامتهم من خوارم المروءة والكذب.

ومن هذا المنطلق يتوجه سؤال في ماهية حجية أقوالهم في الراوي وكيف يجرحون ويعدلون وهم لم يروا الرواة ولم يعاصروهم ؟ فيجاب عنه يكاد يكون دورهم في تنقيح أقوال المتقدمين وتوضيح بعض مصطلحاتهم وتقسيم مراتب الرواة من جهة، والنظر في أحاديث الرواة ومعرفة ضبطهم من خطأهم ولذلك يحكمون على الرواة بالضبط وعدمه فيعد قولهم هو خلاصة الأقوال في الراوي .

في توضيح بعض أقوال المتقدمين:

نجد المتقدمين ينصبون على جرح أو تعديل راوياً مباشرة ومن ذلك ما تجده عند يحيى بن معين عندما يسأل يقول فلان كذا كقول عباس الدوري "سمعت يحيى يقول عبد الله بن أبي زياد القداح ضعیف قلت له هو أخو سعيد القداح قال لا والله ما بينهما نسب أو نحو هذا من الكلام" (تاريخ ابن معين رواية الدوري: 89/3).

بينما نجد ابن عدي يقول: "أوس بن عبد الله الربيعي ، أبو الجوزاء البصري سمعت محمد بن أحمد بن حماد يقول : قال البخاري : أوس بن عبد الله الربيعي أبو الجوزاء البصري في إسناده نظر.. وأبو الجوزاء روى عن الصحابة : ابن عباس ، وعائشة ، وابن مسعود ، وغيرهم ، وأرجو أنه لا بأس به ، ولا يصحح روايته عنهم أنه سمع منهم ، وقول البخاري : في إسناده نظر ، أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما لا أنه ضعيف عنده ، وأحاديثه مستقيمة مستغنية عن أن أذكر منها شيئاً في هذا الموضع" (الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث: 107/2. 108).

فابن عدي يبين بقوله هذا معنى قول البخاري في إسناده نظر بأن هذا الراوي ليس فيه جرح وإنما لم يثبت السماع له عن ابن عباس وعائشة وابن مسعود . رضي الله عنهم بالرغم من روايته عنهم . ومن المعلوم عند المحدثين أن الحديث المنقطع يحتاج إلى النظر في أسانيد أخرى فإن ثبتت صحته أثبت توثيق الراوي . ثم بين ابن عدي أن أحاديث هذا الراوي لا شائبة فيها .

أما الذهبي فقد "اعتبر: الاكتفاء بالظاهر ، وعدم معرفة بواطن أحوالهم - سنة ثلاثمائة للهجرة ، فمن جاء بعد يتساهل فيما يتعلق بهم - وهم المتأخرون - ، ومن أجل ذلك قال : "لن أذكر كل من تُكَلِّم فيه بعد سنة ثلاثمائة للهجرة ، إلا من طعن فيه بقادح شديد ، أما من سواهم فيُتساهل معهم ؛ لأنهم رواة نسخ . وعليه كلما تقادم العهد يتساهل في رواية النسخ ، حيث لم يبق إلا مزية الإسناد ، وهو شرفٌ مهم".

نقد المتأخرين لأقوال المتقدمين:

يرى الذهبي أن آراء النقاد السابقين ليست مسلمات لا يمكن ردها أو الطعن فيها دائماً بالرغم من احترامه الشديد للثقات منهم، ومدحه الكثير لهم، وهو بهذا اعتبر باب الاجتهاد في النقد ما زال مفتوحاً، فعني به كل هذه العناية، يدل على ذلك رده لآراء كثير من كبار النقاد وعدم قبولها مثل أحمد بن صالح المصري المتوفى سنة 248 هـ، وأحمد بن عبد الله العجلي المتوفى سنة 261 هـ، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني السعدي المتوفى سنة 259 هـ، والبرذعي المتوفى سنة 292 هـ، والنسائي المتوفى سنة 303 هـ، والعقيلي المتوفى سنة 322 هـ، وابن عدي الجرجاني المتوفى سنة 323 هـ، وابن حبان البستي المتوفى سنة 354 هـ، وأبي الفتح الأزدي المتوفى سنة 367 هـ، وابن منده المتوفى سنة 395 هـ، والخطيب البغدادي المتوفى سنة 463 هـ، وابن عساكر

المتوفى سنة 571 هـ، وابن الصلاح المتوفى سنة 643 هـ، وغيرهم مما يطول ذكرهم وتعدادهم. (مقدمة سير أعلام النبلاء ص 121).

ويرى ابن حجر أن طبقات النقاد وفي كل طبقة لا تخل من متشدد ومتوسط ويرى أن أقوال المتقدمين أقرب إلى العدل والإنصاف وأبعد من التساهل والإجحاف والغالب على المتقدمين الاعتدال لسلامتهم من الهوى ويكثر في المتأخرين التعديل للموافقين والتجريح للمخالفين والسلامة من الهوى أمر جداً عسير. (الجرح والتعديل بين النظرية والتطبيق ص 63).

تأثير المتأخرين بكتب المتقدمين في الجرح والتعديل:

قد يتأثر الجرح والتعديل الصادران من أئمة المتأخرين بقدر اطلاعهم على أقوال الأئمة المتقدمين في الحكم على الرواة ومن أمثلة ذلك أن عبد الله بن أبي سليمان الأموي مولاهم قد نقل عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين توثيقه ولم يذكر الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمته سوى قول أبي حاتم "شيخ" وابن حبان قد ذكره في الثقات " ثم قال الحافظ في تقريب التقريب "صدوق" ولعله لو استحضر نقل الدارمي عن ابن معين لوثقه. (ضوابط الجرح والتعديل: 5/1).

وقد ترد ألفاظ الجرح والتعديل المنقولة من كتب المتقدمين مختصرة أو محكية بالمعنى في كتب المتأخرين لاضطرارهم إلى جمع أكبر عدد من الرواة في كتاب واحد فيؤثر ذلك الاختصار أو تلك الحكاية للفظ الجرح والتعديل في الحكم على الراوي توثيقاً وجرحاً ولذلك يتعين توثيق تلك الأقوال من مصادرها الأصلية فمن أمثلة ذلك اختصار نقل الحافظ الذهبي لعبارة أبي حاتم في حكمه على شهر بن حوشب "أحب إلي من أبي هارون العبدي ومن بشر بن حرب وليس بدون أبي الزبير لا يحتج بحديثه" قال الذهبي في الميزان: "قال أبو حاتم ليس هو بدون أبي الزبير لا يحتج به وقال في الكاشف: "قال أبو حاتم ليس بدون أبي الزبير" أي لم يذكر عبارة "لا يحتج به" على الرغم من أن معناها لا يذكر حديثه في الأصول، أما في المتابعات والاعتبارات فتذكر لتعزيد رواية من مثله لترتقي روايته إلى مرتبة أعلى. (ضوابط الجرح والتعديل: 49/1).

الدلالة المعنوية لألفاظ الجرح والتعديل بين المتقدمين والمتأخرين:

تختلف دلالة الألفاظ ما بين المتقدمين والمتأخرين فالصدق مثلاً له دلالة راجعة إلى العدالة فقط في مفهوم المتقدمين ولا تشمل الحفظ بحال من الأحوال لذلك نجد أن أبا حاتم الرازي كثيراً ما يقول "ضعيف الحديث، مضطرب الحديث ومحله عندي الصدق" فقد أصبح ذا دلالة تكاد تختص بالضبط عند المتأخرين ولذا جعلوا لفظة "صدوق" بين ألفاظ التعديل. (مباحث .. أحمد أيوب محمد عبد الله الفياض: 7/12).

وهذا يكثر عند الذهبي في جمع أقوال المتقدمين وذكر حكم ما من عنده كقوله في داود بن عبد الله الأودي "فيه لين" في حين وثقه أحمد ولم يترك وعند ابن معين "ليس بشيء". (مقدمة عوامة على الكاشف: 75/1).

وأشار الذهبي إلى كذا لفظ منها قوله: "وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يجرح مع ارتفاع الجهالة عنه وهذا يسمى "مستوراً" ويسمى "محله الصدق" ويقال فيه "شيخ". (الموقظة في علم مصطلح الحديث: 78/1).

تأتي من المسائل التي يعرف بها ضبط الراوي عند المتأخرين من غير الاكتفاء بأقوال المتقدمين ولا سيما المجهولين من الرواة ومن لم يصدر فيه جرح أو تعديل مسألة النظر في روايات نقله الحديث، وهي ليست مسألة جديدة من نتائجهم وإنما مأخوذة أيضاً من طريقة المتقدمين التي تسمى "السير" أي تتبع رواياته ومقارنتها بأحاديث الثقات وعرضها على أدلة الكتاب العزيز الذي ﴿عزيز حميد﴾ سورة فصلت: الآية ٤٢، وفيها نقطتان مهمتان:

أن يجد لهذا الراوي حديثاً ظاهر النكارة واضح البطلان فيحكم على الراوي بالذي يليق بمقدار تلك النكارة من الضعف أو شدة الضعف أو الاتهام بالكذب ويشترط لذلك أن يكون الإسناد الذي فيه المجهول والذي فيه النكارة مقبول الرواة نضيفاً إلا من ذلك المجهول وهذه الطريقة اتخذها الذهبي فيمن استقل بتضعيفهم بالميزان وسار عليها ابن حجر في اللسان.

وتكون نتيحتها الحكم بحديث الراوي وهي أصعب من الأولى ولا يتمكن منها؛ إلا في حالة إذا كان الراوي مقلاً من خلال نص العلماء على عدد الأحاديث التي رواها، ثم يقف على أحاديث الراوي ودراستها فيمكن في حينها للعالم المتأخر صاحب الفهم الدقيق والممارسة الطويلة أن يحكم بالقبول إذا له علاماته خاصة إذا وجد قرائن تؤيد نتيجة سيره هذا من مثل كون الراوي من التابعين أو روى عنه جمع أو وجد قرائن تشهد لقبول المتقدمين له مثل أن يوجد حديثه في بعض أمهات السنة دون أن يصحح له؛ لأن التصحيح توثيق ضمني لا يحتاج معه الراوي هذا السير غالباً. (خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل 20/1).

شروط الجراح والمعدل:

يشترك في هذه الشروط المتقدمين والمتأخرين على حد سواء فمن توفرت فيه هذه الشروط صار أهلاً في إطلاق الجرح والتعديل على الرواة ومن يدخل في هذا الوصف من العلماء تقبل أقوالهم جرحاً وتعديلاً ويحتج بها فلا فرق عندئذ بين أقوال المتقدمين والمتأخرين، وهذه الشروط هي:

يشترط في الجراح والمعدل: العلم والتقوى، والورع والصدق، لأنه إن لم يكن بهذه المثابة فكيف يصير حاكماً على غيره بالجرح والتعديل، وهو ما زال مفتقراً لإثبات عدالته!

أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل:

أن يكون عالماً بتصاريف كلام العرب، لا يضع اللفظ لغير معناه، ولا يجرح بنقله لفظاً هو غير جراح. (منهج النقد في علوم الحديث: ص 94).

آداب الجراح والمعدل:

وثمة آداب ينبغي على الجراح والمعدل مراعاتها، من أهمها:

الاعتدال في التزكية، فلا يرفع الراوي عن مرتبته، ولا ينزل عنها. كما يقع لكثير من الناس في عصرنا.

لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة، لأن الجرح شرع للضرورة، والضرورة تقدر بقدرها.

لا يجوز الاقتصار على نقل الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل كلاهما من النقاد، لأن في ذلك إجحافاً بحق الراوي وقد عاب المحدثون من يفعل ذلك.

لا يجوز جرح من لا يحتاج إلى جرحه لأن الجرح شرع للضرورة، فما لم توجد إليه لا يجوز الخوض فيه، وقد شدد العلماء النكير على من فعل ذلك، ونهبوا على خطئه. (منهج النقد في علوم الحديث: ص 94).

المبحث الثاني

أقوال الذهبي في الجرح والتعديل

ينقل الإمام الذهبي أقوال المتقدمين من علماء الجرح والتعديل فمن نقل عنهم وسكت على أقوالهم فذلك يعد إقراراً منه لهذا الحكم والغالب على سمته بهذه المسألة هي في التعديل، أما في الجرح فكثيراً ما نجده يعيد النظر في أقوال كثير منهم ويكاد لا يوافقهم الرأي إذا لم يكن القول مستحقاً في الراوي، أو يخفف من وطأتها فيه.

ومما وجدناه عنه أنه ينقل أقوال ابن أبي حاتم والدارقطني من غير أن يتعرض لها بمخالفة، في حين نجده يبين معنى ألفاظ الإمام البخاري في التاريخ الكبير كقول البخاري: "سكتوا عنه"، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل. وعلمنا مقصده بما بالاستقراء، أنها بمعنى: "تركوه". وكذا عاداته إذا قال: "فيه نظر"، بمعنى أنه: "متهم"، أو: "ليس بثقة". فهو عنده أسوأ حالاً من: "الضعيف". وبالأستقراء، إذا قال أبو حاتم: "ليس بالقوي"، يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت. والبخاري قد يطلق على الشيخ: "ليس بالقوي"، ويريد أنه: "ضعيف". (الموقظة في مصطلح علم الحديث: ص 83).

ويكثر الاعتراض في أقوال الإمامين يحيى بن معين كقوله غمزه يحيى بن معين والحاكم النيسابوري وهذا كثير في المستدرك على الصحيحين كحديث «لَا طَلَّاقَ وَلَا عَتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ» قال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ" (المستدرك على الصحيحين، كتاب الطلاق: 2/216، الحديث رقم 2802)، وفيه محمد بن عبيد بن صالح قال الذهبي: "قلت: ومحمد بن عبيد لم يحتج به مسلم وقال أبو حاتم ضعيف". (التلخيص، مطبوع بحاشية المستدرك: 2/216)، وسبق أن ذكرنا اعتراضه على أقوال عدد من العلماء.

المطلب الأول: أقوال التعديل

قال: فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ثم محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك. (ميزان الاعتدال: 4/1)

فقوله ثبت حجة وثبت حافظ وثقة متقن وثقة ثقة بوصفين هو زيادة فوق الثقة لبيان المفاضلة بالترجيح، أما:

الثقة: وهم مادة الأحاديث الصحيحة ومن ذلك قول الذهبي "فمن احتجا به أو أحدهما - أي فمن احتج به البخاري ومسلم، أو أحدهما: البخاري دون مسلم، أو مسلم دون البخاري، بشرط أن يكون قد جاء في الأصول - ولم يوثق - ما نص

إمام على تعيينه بالتوثيق - ولا عُمرز - لم يُطعن فيه، ولم يقل عنه أحد من العلماء بأنه متروك، أو ضعيف، أو سيء الحفظ، أو ليس بحجة، أو غير ذلك - :

فإذا لم يوثق، ولا عُمرز، وقد احتج به البخاري ومسلم أو أحدهما "فهو ثقة، حديثه قوي" (شرح الموقظة في مصطلح علم الحديث: ص182).

وذكر من الثقات قيس بن السكن - م ن - الأسدي الكوفي، سمع عبد الله بن مسعود، والأشعث بن قيس، روى عنه عمارة بن عمير، وسعد بن عبيد، والمنهال بن عمرو، وأبو إسحاق، قال ابن معين: ثقة وأبو حاتم: توفي في زمن مصعب. (تاريخ الإسلام: 214/5).

وقال: "ومن الثقات الذين لم يخرج لهم في "الصحيحين" خلق منهم: من صحح لهم الترمذي، وابن خزيمة. ثم: من روى لهم النسائي، وابن حبان، وغيرهما. ثم: من لم يضعفهم أحد واحتج هؤلاء المصنفون بروايتهم". (الموقظة: ص81).

ثم ذكر الإمام الذهبي مَنْ هو دون الثقة بالمرتبة وهي من مراتب التعديل كـ "فلان صدوق"، "فلان لا بأس به"، "فلان ليس به بأس"، "فلان محله الصدق"، "فلان شيخ"، "فلان مستور"، "فلان روى عنه شعبة، أو مالك، أو يحيى". وأمثال ذلك، كـ: "فلان حسن الحديث"، "فلان صالح الحديث"، "فلان صدوق إن شاء الله"، فهذه العبارات كلها جيّدة، ليست مُضعفةً لحال الشيخ. نعم، ولا مُرقيةً لحديثه إلى درجة الصّحّة الكاملة المتفق عليها، لكن كثيرٌ ممّن ذكرنا مُتجاذبٌ بين الاحتجاج به وعدمه. (الموقظة: ص82).

الصدوق: هو من روى له في المتابعات لا في الأصول فإن كان في الأصول فهو من مراتب الحسن، عبّد الله بن سليمان الطويل - د ن - أبو حمزة المصري. كانوا يرون أنه من الأبدال، روى عن نافع وكعب بن علقمة، وعنه الليث بن سعد وضمّام بن إسماعيل ومفضل بن فضالة وهو صدوق مقل مات سنة ست وثلاثين ومائة رحمه الله. (تاريخ الإسلام: 463/8).

قال السيوطي: "جعل الذهبي قولهم محله الصدق مؤخرًا عن قولهم صدوق إلى المرتبة التي تليها، وتبعه العراقي؛ لأنّ صدوقاً مبالغة في الصدق، بخلاف محله الصدق، فإنه دالٌّ على أن صاحبها محله ومرتبته مطلق الصدق". (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ص407).

قال الدكتور محمد عوامة: "ومن ألفاظه في التعديل . أي الذهبي . : " محله الصدق " ، وهي دون قولهم : " صدوق " وقريب جدا من قولهم : صدوق إن شاء الله ، حيث إن كليهما ليس فيه جزم ببلوغ الراوي مرتبة الصدوق ، لان معنى " محله الصدق " : أنه مظنة الصدق . وإذا كنا نحسن حديث الصدوق ، فمن يقال فيه " محله الصدق " : نتوقف في تحسينه. (مقدمة عوامة على الكاشف: ص50).

محله الصدق: تميم بن عطية العنسي الداراني - ت - عن عمير بن هانئ ومكحول وجماعة، وعنه إسماعيل بن عياش ويحيى بن حمزة والوليد بن مسلم. قال أبو حاتم: محله الصدق وله حديث منكر يدل على ضعف شديد". (تاريخ الإسلام: 83/9).

قال د. محمد عوامة: "وفي الكتاب . الكاشف . ألفاظ متقاربة ، ويلحق بها ألفاظ أيضا تقرب منها من حيث المدلول وهي من زمرتها اللفظة ، فانا أجمعها إلى بعضها وأشير إلى مراتبها . 1- "لا بأس به" . 2- "ليس به بأس" . 3- "ما أرى به بأسا" . 4- "لا أعلم به بأسا" . 5- "أرجوا أنه لا بأس به" . 6- "ليس بحديثه بأس" . هذا ترتيبها فيما أرى . والله أعلم . أما اللفظة الأولى والثانية : فمن مرتبة واحدة تماما . والثالثة والرابعة دونهما ، إذ في الأوليين جزم ، وإشارة إلى أنه حكم عام ، منه ومن غيره ، أما هاتان ففيهما الخلو عن هذين الملحظين . و "ما أرى " بمعنى " لا أعلم " . وأما الخامسة : فواضح أن نفي البأس عنه من باب الرجاء ، و "لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء" . وأما السادسة : فآخرتها لا ننفي البأس عن حديثه لا عنه ذاته ، وقد يكون مراد قائلها أن جملة أحاديثه مستوية لا بأس بها ، أما الرجل فله فيه وقفة ، وقد يكون مراده حديثا معيناً سئل عنه فنفي عنه البأس" . والله أعلم . (مقدمة عوامة على الكاشف: ص51).

ومن الأقوال التي نقلها عن العلماء في هذه الأوصاف:

لا بأس به: ذكر في ترجمة "الحسن بن ثوبان الهوزني المصري عن أبيه وعكرمة وعنه الليث وضمم قال أبو حاتم لا بأس به توفي 145 عالم عابد فاضل ق" (الكاشف: 322/1).

ليس به بأس: "إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل عن عمه عبد الصمد وأناس وعنه أحمد وعبد وطائفة قال: النسائي ليس به بأس مات 21 د"، (الكاشف: 247/1).

ما أرى به بأساً: "عاصم بن حكيم عن يحيى الشيباني وغيره وعنه بن وهب وضمرة قال أبو حاتم ما أرى به بأساً د"، (الكاشف: 518/1).

لا أعلم به بأساً: "عبد السلام بن عبد الحميد إمام جامع حران قال ابن عدي لا أعلم به بأساً وقال أبو الفتح الأزدي تركوه". (المغني في الضعفاء: 394/2).

أرجو أنه لا بأس به: أيمن بن نابل تابعي صدوق قال ابن عدي أرجوا انه لا بأس به وقال الدارقطني ليس بالقوي، (المغني في الضعفاء: 95/1).

ليس بحديثه بأس: أحمد بن بشير الكوفي عن الأعمش وهشام بن عروة وعدو عنه بن عرفة وأبو سعيد الأشج وطائفة قال بن معين ليس بحديثه بأس توفي 197 خ تق، (الكاشف: 191/1).

ومن ألفاظ التعديل التي عرّف معناها الإمام الذهبي قوله في الراوي "شيخ" وهو من لم يجرح ورفعت عنه الجهالة وقد يطلق عليه المتأخرون ومنهم ابن حبان "ثقة" وهو في أدنى مراتب الصحيح وقد يطلق على حديثه "حسن" أو "جيد" أو "جود حديثه فلان" ، قال الذهبي: "زكريا بن يحيى بن عمارة البصري الذارع عن ثابت وعبد الملك بن عمير وعنه بن معين وابن مثنى قال: أبو حاتم شيخ د س ق"، (الكاشف: 406/1)، فيما لم نجد له قول في الراوي شيخ وسط.

مستور: وهو من روى عنه ثقة ولم يذكر بجرح ولا تعديل ومنهم "جعفر بن كيسان شيخ مستور، يروي عن عمرة العدوية - تابعة لقيت عائشة - . (سير أعلام النبلاء: 668/10) .

وعوداً إلى قول الذهبي فيمن قال عنه روى عنه شعبة أو مالك أو يحيى . ويقصد به القطان . فأقل حال قد رفعت عنه الجهالة إن لم يكن مجروحاً كقوله في "جعدة عن أم هانئ ت، س، روى عنه شعبة، لا يدري من هو، لكن شيوخ شعبة عامتهم جيد، وهو من ولد أم هانئ، وصوابه شعبة، عن جعدة، عن أبي صالح، عن أم هانئ، قال البخاري: لا يعرف إلا بحديث فيه نظر - يعني: الصائم المتطوع أمير نفسه، ينظر(التاريخ الكبير: 239/2)، (ميزان الاعتدال: 399/1).

وذكر ممن روى عنه مالك "شريك بن عبد الله ع بن أبي نمر المدني، عن أنس بن مالك وغيره، تابعي صدوق، قال ابن معين: لا بأس به، وقال هو والنسائي: ليس بالقوي، وقال أبو داود: ثقة، وقال ابن عدي: روى عنه مالك وغيره فإذا روى عنه ثقة فإنه ثقة، ووهاب ابن حزم لأجل حديثه في الإسرائ.. قال وهذا من غرائب الصحيح"، (ميزان الاعتدال: 270/2).

وممن روى عنه يحيى القطان: مغيرة بن أبي قرة السدوسي عن أنس روى عنه يحيى القطان حديث أعقلها وتوكل ثم قال القطان هذا عندي حديث منكر ورواه ت، (المغني في الضعفاء: 673/2).

جيد الحديث: ومنهم "محمد بن بشر بن مروان الصّيرفي البغدادي جيد الحديث سمع عبد الله بن خَيْرَان، وإبراهيم بن عبد الله الهروي وعنه: ابن صاعد، وعبد الباقي بن قانع. توفي سنة ثمان وثمانين". (تاريخ الإسلام: 254/21).

صالح الحديث: كـ "هشام بن زيد بن أنس بن مالك - ع - عن جده وعنه ابن عوف وشعبة، حماد بن سلمه. قال أبو حاتم: صالح الحديث". (تاريخ الإسلام: 493/7).

شيخ حسن الحديث: "القاسم بن أحمد بن محمد الخطابي البغدادي شيخ حسن الحديث. سمع هوزة بن خليفة وأبا نُعَيْم، وعنه: إسماعيل الخطبي، وأبو بكر الشافعي، وآخرون. توفي سنة ست وثمانين". (تاريخ الإسلام: 242/21).

صويلح: "عثمان بن عبد الرحمن الجمحي البصري، صويلح يروي عن نعيم المَجْمَر، ومحمد بن زياد الجمحي، وعنه علي بن المدني ونصر بن علي وأحمد بن عبدة الضبي، وجماعة". (سير أعلام النبلاء: 242/9).

المطلب الثاني: أقوال الجرح

قال في الميزان "ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق". (ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 4-3/1)، وقد سبق ذكرها قريباً.

وقال: "فأما من ضَعَّفَ أو قيل فيه أدنى شيء، فهذا قد أَلْفُتْ فيه مختصراً سَمِّيَتْهُ بالمغني، وَبَسَطْتُ فيه مؤلفاً سَمِّيَتْهُ بالميزان". (الموقظة في مصطلح علم الحديث: ص 81)، فذكر الكتب التي تكلم بها عن الضعفاء والمجروحين.

وفي الحديث عن الراوي المجهول، وكلام الأئمة حوله كقول يعقوب بن شيبة ليحيى بن معين: متى يكون الرجل معروفاً؟ إذا روى عنه كم؟ قال: إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين، والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول، قلت: إذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب، وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء يروون عن مجهولين. (شرح الموقظة ص 179).

وأردى عبارات الجرح: دجال كذاب، أو وضاع يضع الحديث، ثم متهم بالكذب، ومتفق على تركه، ثم متروك ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط، ثم واه بمرة، وليس بشيء، وضعيف جدا، وضعفه، ضعيف وواه ومنكر الحديث ونحو ذلك، ثم يضعف، وفيه ضعف، وقد ضعف، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بذاك، يعرف وينكر، فيه مقال، تكلم فيه، لين، سيئ الحفظ، لا يحتج به، اختلف فيه، صدوق لكنه مبتدع.

ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على إطراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتج به مع لين ما فيه.

نعم، وكذلك من قد تكلم فيه من المتأخرين لا أورد منهم إلا من قد تبين ضعفه، واتضح أمره من الرواة، إذ العمدة في زماننا ليس على الرواة، بل على المحدثين والمقيدين والذين عرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين. (ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ص4).

دجال كذاب: وهم الواضعون للحديث الموضوع المبالغون في الوضع والمكثرون فيه ذكر الذهبي نقلاً عن السعدي عبد الملك بن هارون دجال كذاب. (ميزان الاعتدال: 666/2). و"أبو الدنيا الأشج المغربي الذي حدث بعد الثلاثمائة عن عليّ كذاب دجال اسمه عثمان بن خطاب". (المغني في الضعفاء: 783/2).

وضاع: وهو كذاب "ابراهيم بن عبد الله بن السفرقع قال ابو الفتح بن أبي الفوارس: كذاب وضاع". (المغني في الضعفاء: 18/1).

متهم بالكذب: وتعني متهم بالكذب في حديث الناس "محمد بن الحسن، أبو بكر النقاش المفسر: متهم بالكذب". (ديوان الضعفاء: ص347).

متفق على تركه: "أحمد بن الحكم أبو علي العبدى حدث بمصر عن مالك، وشريك، وعنه: يحيى بن عثمان بن صالح، وغيره. متفق على تركه توفي سنة ثلاث وعشرين". (تاريخ الإسلام: 40/16).

متروك ليس بثقة: "سيف بن محمد الكوفي ابن أخت سفيان الثوري، روى عبد الله بن أحمد عن أبيه: كذاب، وروى عثمان بن سعيد عن يحيى: كذاب خبيث، وقال أبو حاتم: لا يكتب حديثه، وقال النسائي: ضعيف، وقال - ومرة: متروك ليس بثقة". (ميزان الاعتدال: 256/2).

سكتوا عنه: وتعني أنه لم يذكره أحد بجرح أو تعديل عند غير البخاري وعنده تعني تركوه "إسماعيل بن إبراهيم بن ميمون الصائغ. قال البخاري: سكتوا عنه. يروى عن سلام بن مسلم، وعن سعيد بن جبير، ولم يسمع من سعيد. هكذا ذكره في الضعفاء الكثير ولم أر غيره ذكره". (ميزان الاعتدال: 215/1).

ومن العبارات المتقاربة في معناها قولهم هالك وساقط وذاهب الحديث من تقصد تركيب الأسانيد على الثقات وروى المناكير، ولم يتابع على حديثه ومنهم:

ذاهب الحديث: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم عن يحيى بن أبي كثير في الست بعد المغرب وعنه زيد بن الحُبَاب وجماعة قال البخاري ذاهب الحديث ت ق". (الكاشف: 64/2).

فيه نظر: "الأعر العِفَارِي تَابِعِي قَالَ ابْن مَنَدَه فِيهِ نَظَر". (المغني في الضعفاء: 93/1).

هالك: "عمر بن محمد بن السري عن أبي القاسم البغوي هالك. اتهمه أبو الحسن ابن الفرات". (ميزان الاعتدال: 220/3).

ساقط: "الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي الواعظ عن أنس وأبي عثمان النهدي وعنه أبو عاصم وعلي بن عاصم وجمع ساقط ق". (الكاشف: 122/2).

واه بمرّة: "الحسن بن علي بن محمى عن علي بن المديني وغيره واه بمرّة قال ابن عدي: رأيتهم مجتمعين على ضعفه، ذكروا أنه كان له ابن يلقنه ما ليس من حديثه". (ميزان الاعتدال: 506/1).

ليس بشيء: وتختلف هذه العبارة فيما يطلقها ابن معين على الرواة عموماً وهي التي تعني أنه مقل بالرواية، أما غيره فهي تعني من ألفاظ الجرح التي دون الضعيف "سوار بن عبد الله بن قدامة العنبري: قال سفيان الثوري: ليس بشيء، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به". (ديوان الضعفاء: ص 181).

ضعيف جداً: "محمد بن عمر بن زنبور الوراق: قال الخطيب: ضعيف جداً". (ديوان الضعفاء: ص 386).

ضعفوه: "النحاس بن قهم القيسي عن أنس وعطاء وعنه أبو عاصم والأنصاري ضعفوه د ت ق". (الكاشف: 326/2).

وهذه بعض ألفاظ الجرح مَنْ يُشْمَلُ فِيهَا لَا يَصْلَحُ حَدِيثُهُ لِلإِثْبَاتِ وَكَانَ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ لِلْمَتَابَعَاتِ وَالإِعْتِبَارِ:

ضعيف: "نائل بن نجيح أبو سهل عن فطر وكامل أبي العلاء وعنه عمر بن شبه ومحمد بن سنان ضعيف ق". (الكاشف: 316/2).

واه: "إسماعيل بن زياد ويقال بن أبي زياد السكوني قاضي الموصل عن بن جريج ونحوه وعنه نائل بن نجيح وجماعة واه ق". (الكاشف: 246/1).

منكر الحديث: وهو المتروك "الحسن بن علي النوفلي عن الأعرج وعنه سلم بن قتيبة قال البخاري منكر الحديث ت ق". (الكاشف: 328/1).

يضعف: وتعني يحول إلى مرتبة الضعف لمرجح "عمرو بن مالك الراسبي عن بن عيينة والوليد وعنه الترمذي وأبو يعلى وابن جرير يضعف ت". (الكاشف: 87/2).

فيه ضعف: "محمد بن مصعب القرقيساني عن الاوزاعي وأبي بكر بن أبي مریم وعنه يعقوب الدورقي والرمادي والحارث فيه ضعف مات 208 ت ق". (الكاشف: 222/2).

وقد ضعف: وتعني ضعفه الأكثرون "محمد بن عمرو عن ابن وهب فيه جهالة، وقد ضعف". (ميزان الاعتدال: 675/3).

ليس بالقوي: وتعني دون الثقة وليس ضعف ومن هذا حاله أحاديثه جياذ "جابر بن نوح الحماني عن الأعمش والطبقة وعنه أحمد وأبو كريب ليس بالقوي مات 203 ت". (الكاشف: 288/1).

ليس بحجة: وتعني هذه العبارة أنه لا يروى له في الأصول وإنما في المتابعات والشواهد والاعتبار "سلام بن أبي سلام ممتور عن أبي أمامة وعنه يحيى بن أبي كثير ليس بحجة د". (الكاشف: 474/1).

ليس بذاك: "عثمان بن مسلم بن هرمز عن نافع بن جبير وعنه مسعر والمسعودي قال النسائي ليس بذاك ت". (الكاشف: 13/2).

يعرف وينكر: وتعني يروي ما هو يعرف مرة وما هو ينكر مرة أخرى "أسامة بن أحمد، أبو سلمة التجيبي المصري حدث عنه أبو سعيد بن انس، وقال: يعرف وينكر". (ميزان الاعتدال: 174/1).

فيه مقال: "يحيى بن سليمان القرشي: عن فضيل بن عياض، قال أبو نعيم الحافظ: فيه مقال". (ديوان الضعفاء: ص 434).

تكلم فيه: وتعني تكلم به لمسألة ما وليس عامة أحواله "أبان بن عُثْمَانَ الْأَحْمَر عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ تَكَلَّمَ فِيهِ وَلَمْ يَثْرُكْ". (المغني في الضعفاء: 36/1).

لين: وهو من لم يكن الطعن في عدالته وإنما لصفات أخرى كالدعابة والمزاح وغيرها "صدقة بن أبي عمران عن قيس بن مسلم وإياد بن لقيط وعنه أبو أسامة ومحمد بن بكر لين م ق". (الكاشف: 502/1).

سيئ الحفظ: "مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى الْقَاضِي صَدُوقُ إِمَامِ سَيِّئِ الْحِفْظِ وَقَدْ وُثِّقَ قَالَ شُعْبَةُ مَا رَأَيْتُ أَسْوَأَ مِنْ حِفْظِهِ وَقَالَ الْقُطَانُ سَيِّئُ الْحِفْظِ جَدًّا وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ لَيْسَ بِذَاكَ وَقَالَ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ: رَدِيءُ الْحِفْظِ كَثِيرُ الْوَهْمِ وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: عَامَةٌ أَحَادِيثُهُ مَقْلُوبَةٌ". (2) (المغني في الضعفاء: 603).

لا يحتج به: "عمر بن إبراهيم العبدى عن قتادة ومطر وعنه ابنه الخليل وشاذ بن فياض وعدة وثق وقال أبو حاتم لا يحتج به ت س ق". (الكاشف: 55/2).

اختلف فيه: "عمرو بن شعيب: اختلف فيه، وحديثه صحيح أو حسن. -ع-". (ديوان الضعفاء: 303).

صدوق لكنه مبتدع: ولم نجد من وصفه الذهبي بهذا الوصف.

مسائل بين الجرح والتعديل:

يعترض لأحوال الرواة الثقات جرح مع بقاء ثقة الراوي تحتاج إلى توضيح فيبقى الثقة على ما كان عليه وإن صدر بحقه جرح من أحد العلماء، وقد أفرد الذهبي به كتاباً "سماء من تكلم فيه وهو موثق"، ومن هذه المسائل: ضعف في بعض شيوخه

دون بعض، وكذا من اختلط أو تغير حفظه، أو كان ضابطاً لكتابه دون الضبط لحفظه، فإن جميع هؤلاء لا يجمل إطلاق الضعف عليهم

الاختلاط: يطرأ على الراوي الاختلاط بسبب تقدم العمر فيسوء حفظه ويصفه العلماء بـ "تغير بأخرة" فيحدد العلماء قدر الإمكان زمن الاختلاط لمعرفة من روى عنه وهو في قواه العقلية ممن روى عنه بعد الاختلاط كعطاء بن السائب الثقفي وصفه أحمد بن حنبل بثقة ثقة، قال ابن عدي: عطاء اختلط بآخر عمره، فمن سمع منه قديماً مثل الثوري وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة. وقال العجلي كان شيخاً قديماً ثقة روى عن ابن أبي أوفى ومن سمع منه قديماً فهو صحيح منهم الثوري، فأما من سمع منه بأخرة فهو مضطرب الحديث، منهم هشيم وخالد بن عبد الله، وكان عطاء بأخرة يتلقن إذا لقن؛ لأنه كان غير صالح الكتاب، وأبوه تابعي ثقة. (سير أعلام النبلاء: 6/112).

والاختلاط من الجرح الذي لا يسوغ أن يُردّ به الراوي في غير ما خلط فيه، بل بعض المختلطين لم يؤثر الاختلاط في روايته مطلقاً، مثل: "محمد بن الفضل عارم" فإنه اختلط لكنه لم يحدث بعد اختلاطه؛ فهذا لا يعد فيه الاختلاط جرحاً أصلاً، (مقدمة من تكلم فيه وهو موثق: ص 19).

الطعن الجزئي في الراوي لا يسوغ تعميمه في رواية الراوي عموماً كمن ضعف في بعض شيوخه مثل "سفيان بن حسين الواسطي" فإنه ضعيف في حديث الزهري، لكنه ثقة في غيره، وقد روى حديث: "الرجل جبار" عن طريق الزهري، وهو ضعيف فيه؛ فلا يُحتج بمثل هذا الحديث حتى يُنظر هل توبع عليه؟ فإن توبع عليه متابعاً يُعْتَدُّ بها؛ تقوى الحديث فاحتج به، وإلا فلا يحتج به، وعلى هذا يقاس ما يمثله، وقال الدارقطني بخصوص هذا الحديث: "لم يتابع أحد سفيان بن حسين في قوله: الرجل جبار، وهو وهم".

ومن ذلك تضعيف الراوي في أهل بلد دون بلد كإسماعيل بن عياش؛ فإنه منكر الحديث عن غير الشاميين، أما في الشاميين فيحتج به . (مقدمة من تكلم فيه وهو موثق: ص 19).

وقد سجلت فيها أهم النتائج:

لا يقتصر علم الجرح والتعديل على أقوال المتقدمين؛ ولا سيما أن هذا العلم أخذ يتطور شيئاً فشيئاً، حتى نضج في العصور المتأخرة، وصارت له قواعده وضوابطه ومصطلحاته.

بالجرح والتعديل تعرف موثوقية رواة الحديث من عدمها وبالتالي قبول روايتهم أو ردها، وهذا بالاعتماد على نتائج ما رجحه العلماء في الراوي لمعرفة صدقهم وكذبهم .. الخ.

يعد الإمام الذهبي أحد أساطين هذا العلم ويتضح ذلك من منهجه وكثرة مؤلفاته في الجرح والتعديل، ولا يمكن تجاوزها أو العدول عنها، فإذا ذكر قول في راوٍ ما سواء جرحاً أو تعديلاً فقد ثبت بحقه وبموجبه تقبل رواية هذا الراوي أو ترد.

التوصيات:

أوصي بإكثار الدراسات في أقوال الإمام الذهبي وتدريسها في المؤسسات العلمية ذات الاختصاصات الحديثية وجعلها أنموذجاً للدربة على الجرح والتعديل؛ فهو إمام في هذا المجال؛ ولإنشاء جيل يحافظ على المستوى الطموح الذي يليق بمكانة هذا العلم؛ فقد شهدت مرحلتنا تدهور فضيع في فهم الجرح والتعديل والتوفيق بين أقوال علمائه وسلك طلاب العلم طريقاً سهلاً لتحصيل الشهادات دون الاهتمام بنوع التخصص والحاجة إليه.

المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم

1. أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، د. نور الدين عتر، دار اليمامة، دمشق حلبوني، 1427هـ. 2007م
2. تاريخ ابن معين (رواية الدوري) يحيى بن معين أبو زكريا بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ)، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط1، 1399 - 1979 م .
3. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: 748هـ)، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1413هـ - 1993 م.
4. التاريخ الكبير، البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت: 256هـ)، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.
5. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.

6. تذكرة الحفاظ، الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (ت: 748هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.
7. التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (المتوفى: 650 هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين عبد العليم الطحاوي وآخرون، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970. 1979م.
8. التلخيص الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (ت: 748هـ)، مطبوع بحاشية المستدرك دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1411 - 1990م.
9. الجرح والتعديل بين النظرية والتطبيق، أيمن محمود مهدي، كلية أصول الدين، طنطا، المكتبة الحميدية.
10. خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، العوني حاتم بن عارف بن ناصر الشريف، دار عالم، الفوائد للنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ.
11. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (ت: 748هـ)، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة، ط2، 1387 هـ - 1967 م.
12. سير أعلام النبلاء، الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (ت: 748هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ/ 1985م.
13. شرح الموقظة للذهبي، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف الميناوي، المكتبة الشاملة، مصر، ط1، 1432 هـ - 2011 م.
14. ضوابط الجرح والتعديل مع ترجمة إسرائيل بن يونس (دراسة تحليلية)، د. عبد اللطيف عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، مكتبة العبيكان.
15. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (ت: 748هـ)، تحقيق محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط1، 1413 هـ - 1992 م.
16. الكامل في معرفة ضعفاء محدثين وعلل الحديث، الجرجاني أبو أحمد عبد الله بن عدي (ت: 365 هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، 1997 م.
17. مباحث في 1- الحديث المسلسل. 2- اختلاف الضعيف مع الثقات. 3- زيادة الثقة. 4- قواعد في الجرح والتعديل. 5- الإدراج، الفياض أحمد أيوب محمد عبد الله، بإشراف الأستاذ المساعد، د. مكي حسين حمدان الكبيسي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية كلية الإمام الأعظم لإعداد الأئمة والخطباء والدعاة، قسم الدعوة والخطابة. بغداد، 1422هـ. 2002م.
18. المستدرك على الصحيحين، الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1411 - 1990 م.
19. المصطلحات والألفاظ الفقهية، د محمود عبد الرحمن عبد المنعم، جامعة الأزهر، دار الفضيلة.

20. معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، 1429هـ - 2008 م .
21. المغني في الضعفاء، الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: 748هـ)، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار إحياء التراث، قطر.
22. مقدمة سير أعلام النبلاء، مطبوعة مع الكتاب، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ / 1985 م.
23. مقدمة محمد عوامة على الكاشف، محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، مطبوعة مع الكاشف، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط1، 1413 هـ - 1992 م.
24. منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق - سورية، ط3، 1401 هـ - 1981 م.
25. الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: 748هـ)، اعتنى به عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2، 1412 هـ .
26. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: 748هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط1، 1382 هـ - 1963 م.

كل الحقوق
محفوظة